والاصلاح بل تحاول ان تجعل موارد النصيحة في الأمور التي غفل عنها الحاكم أو لم تصل إليه التقارير الخاصة بممارسات اجهزة الدولة مع المواطنين وحقوقهم في حين ان الاسلام أضاف إلى هذا تعمد الحاكم الخروج على قيم الاسلام ومبادئه، وهذه النظرية لم تعالج هذه الحالة.

وهذه المدرسة تذهب الى ان المناصحة يجب ان تكون سرية، ولا يجوز اعلانها على رؤوس الاشهاد في غيبة الحاكم وبالتعبير السياسي المعاصر لا يجوز النقد في الاعلام أو في الكتب أو في المنشورات.

وخففت هذه المدرسة من خلال آراء بعض رموزها من حرمة الاعلان بالقول ان حرمة النصح العلني تنتفي في حالة عدم امكان نصحه سراً.

وعدم جواز الاعلان شمل أيضاً حالة المناصحة السرية للحاكم، ولكن بعد مدة يكون اعلانها.

وتحاول هذه المدرسة حشد الأدلة القرآنية والوقائع التأريخية واقوال علماء السلف لتأييد ما ذهبوا إليه.

وفي الوقت الذي تعتمد هذه المدرسة على المنقول أكثر من المعقول، لكنها عند تبرير الحرمة لجأت الى استحسانات عقلية، اذ أكدت ان اعلان النصيحة يؤدي الى تأليب العامة واثارة الرعاع واشعال الفتن[1].

ومن خلال التبرير المقدم تحاول التقليل من وعي الأمة وادراكها لحقوقها عبر استخدام تعابير (العامة) (الرعاع)، والتخويف من الفتن.

وتضع هذه المدرسة ثلاثة آليات للقيام بالنصح مع الحاكم هي[2]:

أ- اللقاء المباشر مع الحاكم شريطة التلطف معه والرفق، اي استعمال اللغة اللينة الهادئة التي لا تثير الحاكم مما يؤدي الى استخدامه عناصر القوة التي يمتلكها لايقاع الاذى بالناصح، حتى ان بعضهم فسر استخدام الرسول (صل الله عليه وسلم) في حديثه المشهور "افضل الجهاد كلمة حق في وجه سلطان جائر" لما يترتب عليها من اذى قد يؤدي الى ازهاق روحه.

ب- اعتماد الكتابة اسلوباً لايصال ما ينبغي تذكير الحاكم به.

ج- الاتصال بمن يتصل بالحاكم من العلماء والوجهاء للقيام بمهمة التوجيه والتذكير والتنبيه.

2- مدرسة الانحياز للأمة:-

وتذهب الى ان المناصحة تكون علنية، وإنها خالفت المدرسة السابقة بقولها إن الأصل هو الأعلان والأستثناء هو السرية، موظفة بعض الآيات القرآنية التي تتحدث عن الأمر بالمعروف، اذ الأصل فيها العلنية وطالما لم يرد قيد على الآية القرآنية الكريمة فان الاعلان يكون هو الاساس في النصيحة، بل تذهب هذه المردسة الى ان النصيحة لا تعطي ثمارها ما لم تكن علنية.

لقد اطلق د. حاكم المطيري[3] على فقه المدرسة الأولى-الخطاب السياسي المؤول-الذي اضفى على السلطة هالة من القدسية دفعتها إلى بلوغ اوجه الانحراف والاستبداد.

وكان من ثمار المدرسة الاولى ان فقدت الأمة القدرة على الدفاع عن نفسها بعد ان طمسّها الخطاب السياسي المؤول وسلبها حقها في مواجهة انحراف الحاكم وأصبحت غائبة عن الواقع تعيش على هامش الاحداث تنتظر بالسلطة ان تقوم باصلاح نفسها بنفسها وهو الذي لن يحصل أبداً[4].

وقدّمت هذه المدرسة مبررات عقلية لوجوب الاعلان أو على الأقل جوازه "يمكن الاشارة الى بعضها":

أ- إن معالجة انحراف الحاكم بصورة سرية لن يجعل من تخليه عن هذا الأمر أعلان للأمة كونه قدوة-مما يدفع الأمة إلى الاعتقاد بأن مسار الحاكم العلني هو الصحيح، طالما انها لا تدرك انه تخلى عنه، مما يرسخ في اذهان الأمة حلية الممارسة طالما ان الاختيار وفق المنطق الاسلامي يقوم على امتلاك الحاكم لثقافة اسلامية تؤهله لتطبيق احكام الاسلام، ولذلك لا تفكر الأمة بجهل الحاكم باحكام

---

1) عبد السلام بن برجس العبد الكريم، معاملة الحكام في ضوء القرآن والسنة، ط7، السعودية، مكتبة الرشيد، 2006، ص111.
2) المصدر السابق، ص111.
3) حاكم المطيري، الحرية او الطوفان: دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية، ط2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2008، ص181.
4) المصدر السابق، ص181.

الشريعة لكي تراقب سلوكه، على خلاف اعلان النصيحة الذي يكون محاولة لردع الحاكم عن الاستمرار في منهج الانحراف، وتنبيه الأمة الى خطأ مسار الحاكم لكي لا تفتدي به.

ب- إن الانكار السري لسلوك الحاكم قد يدفعه الى الانتقام من المنكر (الناصح) وتلفيق التهم له لعدم وجود ما يوثق المحاورات التي حصلت بينهما. في حين حالة النصح العلني فان الخوف من ردة فعل الأمة يدفعه الى الامتناع من الاقدام على الانتقام[1].

ج- إن من طبيعة السلطة اغراء صاحبها بالاستفراد والاستبداد، فإذا ما ترسخت فكرة النصيحة السرية له فإن الطريق يكون امامه مفتوحاً للسير في خط الانحراف بموازاة تحوّل الشعب الى كائن مقيد فقط بالدعاء للحاكم وليس الدعاء عليه أو ممارسة حقه في انتزاع السلطة فيما لو لم يجلب النصح نفعاً للأمة.

د- ان النصيحة السرية للحاكم تجعل المجتمع متطبعاً على الانحراف ويتبلّد شعوره تجاه مقاومته، فيصبح الفساد ظاهرة مجتمعية صحية عبر ممارسة السلطة له وسكوت الشعب، مما قد يؤدي الى تحوّل السكوت الى عادة تنتقل الى الاجيال اللاحقة ويحصل التعايش مع الفساد وكأنه حالة صحية، في حين النصيحة العلنية تجعل الشعب في حالة يقظة دائمة وشديد الحساسية تجاه أي انحراف من السلطة.

وعند الموزانة بين الرأيين نرى ان منطق العقل وقواعد الاسلام العامة ترجح المدرسة الثانية (مدرسة ممارسة الشعب لحقه في مقاومة الانحراف بصورة علنية) وفق ضوابط الاسلام. فضلاً عن ان تجارب المسلمين الاولى كانت مع المدرسة الثانية عندما كان الاسلام حياً في عقول واذهان الناس. وبدأت بوادر المدرسة الثانية بالتبلور في مرحلة تحوّل السلطة الى سلطة تدار بقيم واعراف غير اسلامية، ومع هذا نرى في تلك المدة ومضات ومحطات في المواجهة وصلت إلى حد الثورة والخروج على السلطان الجائر محاولة من اصحاب تلك المواقف اعادة العلاقة بين السلطة والأمة الى الأسس الاسلامية التي تؤكد هيمنة إرادة الأمة على إرادة الحاكم عند انحرافه عن خط البناء والعدالة والحقوق.

ومع هذا الخلاف بين المدرستين حول آلية النصح، فإن هناك مَن يعتقد بعدم جدوى هذا الاسلوب في معالجة الانحراف الحكومي لما يتصف به من هدوء وليونة الخطاب الذي يوحي الى الحاكم لاسيما الحاكم الجائر ضعف المطالبين بالاصلاح، مما يدفعه الى التمادي في سلوكه.

والحقيقة ان الاسلام تعامل مع كل قضايا الاصلاح بطريقة متدرجة انطلاقاً من قاعدة دفع الفساد والأنحراف بأقل الاضرار، ولذا جاءت هذه الوسيلة في مقدمة الوسائل لمواجهة الانحراف ايماناً من الفكر الاسلامي المعاصر بأن في هذا الاسلوب دفعاً لمضرة اكبر قد تنجم في حالة اعتماد اساليب اخرى، وانها طريقاً للاصلاح بأقل الخسائر الممكنة، كما ان الاسلام لم يجعل النصح مقدمة للاصلاح في كل القضايا، ففي حالة الجور وعدم تطبيق العدالة أو التخلي الكلي عن منهج الاسلام فإن الوسائل الاخرى هي التي يكون لها كلمة الفصل.

ثانياً: المشورة

يؤمن الاسلام بأن المهام الصعبة والكبيرة لا يمكن ادارتها من ق فرد ما لم يكن له فريقاً استشارياً، ولذا جاءت فكرة اهل الشورى سواء أكانوا من داخل الحكومة كما هو الحال مع بعض مجالس الشورى في البلدان الاسلامية أم من ذوي الاختصاص من خارج السلطة.

ووظفت بعض الابحاث الاسلامية[2] آيات الشورى في القرآن الكريم لتأكيد حق الأمة في تقويم الحكومة عند الخطأ بأعتماد اسلوب الشورى.

والشورى لا يقتصر عملها على نقد سياسة السلطة وسوء تطبيق المناهج الاسلامية في القضايا الحياتية، بل يمكن ان تكون ممارستها قبل اتخاذ القرار عندما يتم عرض رأي الحاكم او السلطة في قضية ما، اذ يمكن لاهل الشورى أو ذوي الاختصاص توجيه الحاكم وجهة اخرى من طريق بيان

---

1) د. عبد الكريم يوسف الخضر، دليل لمناصحة الحاكم جهراً، على موقعه في شبكة الانترنيت.

2) محمود الهاشمي، مصدر سبق ذكره، ص76، كذلك ينظر: حسن الترابي، السياسة والحكم، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2011، ص514.

السلبيات المحتملة لاعتماد مثل هذا القرار أو التوجيه ولذلك عدت الشورى رقابة وقائية تمنع الاستبداد وبالرأي والجور.

المبحث الثاني
الرقابة الحزبية

دخلت الاحزاب الى موسوعة الفكر السياسي الاسلامي في العصر الحديث تماشياً مع تجارب الدول الغربية نتيجة الاحتكاك الثقافي عبر الوفود والارساليات التعليمية الى اوروبا والغزو العسكري لاغلب بلدان العالم الاسلامي.

واخذت عملية ولادة الاحزاب السياسية مدة أطول ودخلت في صراع مع الاطراف المحافظة لاثبات مشروعيتها، لاسيما وان اغلب الاحزاب في مرحلة ما بعد الاستقلال كانت متأثرة بالافكار الليبرالية من جانب والاشتراكية من جانب آخر، إذ طغى عليها الاتجاه العلماني، مع عدم نضج هذه الاحزاب في المجال الاعلامي الذي استفز بعضهم مشاعر الشعب.

ولكن الاحزاب لها وظائفها المتعددة ومنها الرقابة على اداء الحكومة سواء أكانت هذه الاحزاب معترف بها وتمارس نشاطها داخل البرلمان أو خارجه ام تلك التي لم تعترف بها السلطة.

ومن هنا فإن هذا المبحث عالج قضية الموقف من الاحزاب طبقاً للفكر السياسي الاسلامي المعاصر في المطلب الأول منه، وتسليط الضوء على وظيفته الرقابية داخل البرلمان أو خارجه في المطلب الثاني.

المطلب الاول
الموقف من الأحزاب وفق الرؤية الإسلامية المعاصرة

تتنازع الفكر الاسلامي المعاصر مدرستان في تحديد الموقف من الاحزاب بصورة عامة والاحزاب الاسلامية بصورة خاصة، وهما مدرسة الرفض والاخرى مدرسة القبول ولكل منهما الأدلة على صحة موقفها كما يقولون وبينهما جدل فكري واحياناً عنف سلوكي يدخل في اسبابه الموقف من الاحزاب، وفيما يأتي باختصار ما ذهبت إليه كل مدرسة من مذهب في الموقف من الاحزاب.

اولاً: مدرسة الرفض

لا يمكن تسمية هذه المدرسة بمسميات الفرق أو المذاهب وان غلب عليها السلفية التقليدية (العلمية) اكثر من باقي انواع السلفيات كالسرورية والتكفيرية، ولابد من الاشارة الى ان هذه السلفية خاضت جدالاً عميقاً مع المدارس الاسلامية الاخرى حول قضيتين اساسيتين هما مسألة التنظيم السري والحزبية، والسعي للوصول إلى السلطة من جانب الاحزاب حتى ان النظام السعودي وفي إطار صراعه مع جمال عبد الناصر سمح بوجود الاخوان المسلمين في السعودية شريطة عدم الانخراط في التنظيم أو المجاهرة بالدعوة السياسية[1].

ولم يكن خلاف هذه المدرسة مقتصراً على الجماعات والاحزاب ذات التوجهات المذهبية المخالفة للسلفية العلمية (التقليدية)، بل شمل ذلك التيارات السلفية الاخرى التي سمحت بتشكيل الاحزاب مثل حزب النور في مصر، وواجهت هذه المدرسة مخالفيها بالتبديع والانكار والتحذير حتى انها تشددت في هذه المفاصلة الفكرية بينها وبين الآخرين وربما عناوين بعض المحاضرات المطبوعة والرسائل الصغيرة تشير إليها بكل وضوح[2].

وحاولت هذه المدرسة اعتماد العقيدة اساساً في رفض الحزبية زيادة في التنظير منها بالرغم من ان الحزبية من الوسائل وليست من الأهداف، ولكن هذه المدرسة ترى ان الوسائل أيضاً يجب ان تكون توقيفية، ولا يجوز ابتداع وسيلة جديدة.

---

1) عباس المرشد، الجامية والخريطة الدينية في السعودية، في كتاب السلفية الجامية، دبي، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2012، ص103.

2) انظر: محمد بن رمزان آل طامي الهاجري، الكواشف الجلية للفروق بين السلفية والدعوات الحزبية البدعية، السعودية، دار التوحيد، 2005.

وبالاجمال يمكن القول إن أدلة هذه المدرسة تتمحور حول النقاط الآتية:

الحزبية والتعصب:

تذهب هذه المدرسة إلى القول إن الولاء والبراء يكون لله تعالى ولرسوله. وان الحزبية تجعل من ولاء العضو أو براءته موكولا الى الحزب وليس الى الاسلام ككل. فهذه الاحزاب ترى إن الاسلام هو الذي تتبناه أو تنظر له، وانه يمثل الحقيقة الاسلامية. ولذا لا تجعل المنتمي منفتحاً على المدارس الاسلامية الاخرى، وهذا هو عين العصبية التي نهى الاسلام عنها وعدها من اشد الامراض الاجتماعية المفرّقة لوحدة النسيج الاجتماعي الاسلامي، وانها من ثقافة المجتمع الجاهلي وليس المجتمع الاسلامي وقيمه السماوية[1].

الحزبية والوحدة الاجتماعية:

يكاد يكون هذا المبرر هو الاكثر ترددا في كتابات هذه المدرسة، اذ تشير ادبياتها الى ان الحزبية تعني التفرقة بين ابناء المجتمع الواحد، بل تصل الى ابناء القرية الواحدة وهو مخالف لما ذهب إليه الاسلام من العمل على جعل المسلمين أمة واحدة وأنه نهى عن التفرق الى شيع واحزاب، واذا جاز الاختلاف في فهم الكتاب السماوي فلا يجوز الاختلاف في الكتاب نفسه لانه يعد من باب المشاقة لله ولرسوله[2]، وتحاول هذه المدرسة الايحاء الى الأمة بأن الحزبية الاسلامية تفتت الوحدة الاجتماعية غافلة عن ان التعدد في الرؤى والافكار هو من باب اثراء الفكر الاسلامي وليس تفتيته، حتى ان احد الباحثين[3] قارن بين تعدد المذاهب الفقهية وتعدد الاحزاب في المجال السياسي، وهذا الطرح ينطلق من اعتقاد هذه المدرسة انها تمثل الحق الاسلامي وما عداها هي شذود عن خط الاسلام فهي تمارس الاختزال المعرفي للاسلام.

الحزبية والبدعة:

حاولت هذه المدرسة أن تضع بين الثقافة الاسلامية والوافد الاجنبي جداراً يصعب اختراقه للمحافظة على ما أطلق عليه بالاصالة الثقافية والدينية، وتمثل هذا الجدار بمفهوم البدعة وهو من المفاهيم التي دخلت الى الحيز الثقافي الاسلامي من خلال عدة احاديث، وهي عند المسلمين ادخال ما ليس من الدين في الدين، أي إضفاء الجانب الديني على موضوعات ليست من الدين، ولكن هذه المدرسة توسعت الى حد جعلت من الوسائل المتغيرة بدعة يجب مقاومتها، ومنها الاحزاب فهي وافد غربي دخل ثقافتنا نتيجة مؤامرة خارجية وادوات داخلية، بل هي لون من الوان الاستعمار الجديد عند هذه المدرسة ؛ لانها اداة لتنفيذ سياسة فرق تسد الاستعمارية[4].

الحزبية واحتكار الحقيقة:

تنطلق الاحزاب من رؤية فكرية معينة تعمل على اشاعتها بين الناس لتكون محور خططها المستقبلية ومنها تشتق وسائلها، وهذه الرؤية محل رفض من هذه المدرسة؛ لأنها تعمل على تحجيم الاسلام واختزاله بهذه الرؤية، اذ تجعل العضو الحزبي لا ينظر الى الاسلام الا من خلال تلك الرؤية، مما يخلق حالة من الانفصال الفكري مع المسلم الآخر داخل المجتمع. كما ان شعارات الاحزاب توحي هي الأخرى بأنها تمثل الاسلام الحق، وهذه اشارة ضمنية الى انحراف القراءات الاخرى للاسلام، فهي تشير إلى الرؤية الواحدية، الأمر الذي يترتب عليه عدم الاعتراف بالتعدد أو الاجتهاد في قراءة الاسلام.

ويتبع ذلك ما اطلق عليه ابو زيد بـ(الاعتقال الفكري)، اذ تعمل على رفض أية أفكار أخرى، وهو مرض فكري يدفع إلى العنف[5].

الحزبية والاختراق

---

1) بكر ابو زيد، حكم الانتماء الى الفرق والاحزاب الاسلامية، السعودية، د. ن، 1410هـ، ص110.
2) اجابة الشيخ محمد ناصر الالباني على سؤال حول مشروعية الاحزاب، منشور على موقع اسلام ويب.
3) فهمي هويدي، الاسلام والديمقراطية، القاهرة، مركز الاهرام، 1993، ص153.
4) محمد بن سعيد رسلان، الاسلام والتعددية الحزبية، الجزائر، دار الاخرة، 2011، ص47.
5) بكر ابو زيد، مصدر سابق، ص111.